محضر الاجتماع

مجموعة العمل الخاصة بالخدمة العمومية والنزاهة لمنطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا، لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

النزاهة في القطاع العام في أوقات الأزمات

23 يوليو/جويلية 2020

ةمكوحلا جمانرب
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
ةيداصتقلاا ةيمنتلاو نواعتلا ةمظنم

OECD

MENA-OECD
Governance Programme Centre

SNA Presidenza del Consiglio dei Ministri
Scuola Nazionale dell'Amministrazione

سياق وأهداف الاجتماع

لأزمة كوفيد19 تأثير كبير على جميع البلدان في عدة مجالات مثل الصحة العمومية والتشغيل والنمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية. وتتطلب هذه الأزمة اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الحكومات، وقد يكون من الصعب أحيانا الجمع بين الاستجابة من ناحية، والشفافية والنزاهة والمساءلة من ناحية أخرى. وقد أظهرت الأزمات السابقة أن حالات الطوارئ وما ينتج عنها من قرارات سريعة تخلق فرصاً لانتهاك النزاهة، خاصة مع تعليق نظم الرقابة الأساسية أو تجاوزها، مما قد يؤدي إلى زيادة مستويات إهدار المال العام وسوء التصرف والفساد في وقت تقل فيه الموارد بفعل الأزمة

وتبين النتائج الأولية للأزمة الحالية أن هناك، على سبيل المثال، حالات لمنح عقود معدات للحماية الشخصية لشركات مشكوك فيها، أو حالات احتيال تتعلق بأسعار الأدوية الأساسية والمعدات الصحية، أو أطباء يخزنون العلاج للأصدقاء والعائلة، أو أنواع مختلفة من الاحتيال عبر الإنترنت

علاوة على ذلك، ومع انتقال الحكومات من مكافحة الأزمة إلى محاولة إنعاش الاقتصاد، فإن انتهاكات النزاهة يمكن أن تستمر في التفاقم، بما يعيق جهود التعافي ويقوضها. ولذلك، لا بد من العمل على حماية الضمانات الأساسية للنزاهة العامة من التجاوز أو الإهمال، سواء في التعامل الفوري مع الأزمة أو في مرحلة التعافي أو على المدى الطويل. كما يجب اتخاذ تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل للتصدي لهذه المخاطر، بما في ذلك استراتيجيات التعاقد، وتدعيم موارد وظائف الرقابة الداخلية، والأدوات الرقمية، والنفاذ إلى المعلومات، وإدارة المخاطر

وفي هذا السياق، قدم هذا الاجتماع الذي نظمه برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالتنسيق مع مركز التكوين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كازيرتا بإيطاليا، مذكرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النزاهة العامة وكوفيد19. كما مثّل فرصة للموظفين العموميين، وصانعي السياسات، والوكالات المتعددة الأطراف، والخبراء، والشركاء الدوليين، لتحديد التوصيات الرئيسية والدروس المستفادة بشأن وضع السياسات في أوقات الأزمات، بما في ذلك التحديات التي تواجه النزاهة في القطاع العام. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو تحديث مذكرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإثرائها بتجارب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتوفير التوجيه الاستراتيجي للولاية الجديدة لبرنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة 2021-2025، واستكمال عمل برنامج الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال النزاهة في القطاع العام ومكافحة الفساد وإصلاح الوظيفة العمومية

وقد جمع هذا الاجتماع أكثر من 60 مشاركاً من 15 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والوكالات المتعددة الأطراف. وعقب عرض مذكرة النزاهة العامة كوفيد19، أتاح الاجتماع إجراء حوار بين الأقران بشأن تأثير وباء كوفيد19 على النزاهة في القطاع العام وتبادلا للدروس المستفادة حول كيفية احترام تدابير ومبادئ النزاهة ومكافحة الفساد في أوقات الطوارئ. افتتح الاجتماع سعادة السفير أنطونيو برناردييني، الممثل الدائم لإيطاليا لدى منظمة التعاون الاقتصادية ورئيس برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن رئيسي مجموعة العمل الخاصة بالخدمة العمومية والنزاهة، السيد أحمد العمومري، أمين عام وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في المغرب، والسيدة ماريا بيا جونكيرا ترمبيانو، المديرة العامة للحوكمة العمومية في إسبانيا.

النتائج الرئيسية للاجتماع

سلّط المشاركون الضوء على مي الي :

- لقد أتاحت أزمة كوفيد19 فرصاً للعديد من انتهاكات النزاهة ويمكن أن تزيد من حدة الغش والفساد، ولا سيما في المشتريات العمومية وخطط الإنعاش الاقتصادي والهيئات العمومية؛

- وقد أدى وباء كوفيد19 إلى ظهور مخاطر جديدة في مجال النزاهة والأخلاق، تتعلق على سبيل المثال بفرض قيود على حرية التنقل أو بطلبات غير مبررة من جانب أرباب العمل تخص إعانة البطالة؛

- لابد من اتخاذ تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل للتصدي لهذه المخاطر، مع التركيز خاصة على استراتيجيات الصفقات العمومية، وموارد وظائف الرقابة الداخلية، واستراتيجيات النزاهة في المؤسسات العمومية. ولمواجهة التغيرات السريعة لآثار الأزمة، من الضروري أيضا تبادل الممارسات الجيدة والتعلم من الأقران؛

- من الضروري اعتماد أدوات تشريعية وآليات مؤسساتية محددة للتكيف مع حالات الطوارئ وضمان الحفاظ على النزاهة والشفافية واحترام سيادة القانون في القطاع العمومي؛

- وينبغي تمكين المواطنين من أداء دور رقابي لضمان مساءلة المؤسسات ومقدمي الخدمات العمومية؛

- إن مراقبة أجهزة ومستويات صنع القرار في حالات الطوارئ والإشراف عليها على جميع المستويات الحكومية أمر ضروري؛

- يجب أن يكون لدى القطاعين العمومي والخاص نظم تكنولوجية وتنظيمية قوية تتيح التكيف السريع في أوقات الأزمات، مثل العمل عن بعد؛

- من المهم تقييم الدروس المستفادة والتجارب الحديثة استعدادا للأزمات المستقبلية

© OECD 2020

الخطوات التالية

- ستوفر المناقشة إرشادات استراتيجية لبرنامج الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث أنها ستسهم في التفويض الجديد للبرنامج للفترة 2021-2025 لتكون قادرة على تلبية احتياجات وأولويات الدول؛

- سيتم دمج الخبرات والدروس المستفادة خلال الاجتماع في نسخة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مذكرة النزاهة العامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كوفيد19؛

- أكد المشاركون التزامهم بمواصلة الحوار بشأن تأثير أزمة كوفيد19 على النزاهة في القطاع العمومي، وعزمهم تزويد مجموعة العمل الخاصة بالخدمة العمومية والنزاهة ببيانات عن التدابير التي اتخذت خلال الأزمة

للمزيد من المعلومات

- مذكرة منظمة التعاون والتنمية بشأن النزاهة و الكوفيد19

- مجموعة العمل الخاصة بالخدمة العمومية والنزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن النزاهة العامة

- توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المشتريات العامة

ةمكوحلا جمانرب
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
ةيداصتقلا ةيمنتلاو نواعتلا ةمظنم

OECD

MENA-OECD
Governance Programme Centre

SNA Presidenza del Consiglio dei Ministri
Scuola Nazionale dell'Amministrazione